

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

صفة الفداء الواجب عند الاختيار .

وأما صفة الفداء الواجب عند الاختيار فهو أنها تجب في ماله حالا لا مؤجلا لأن الحكم الأصلي لهذه الجناية هو وجوب الدفع والفداء كالخلف عنه فيكون على نعت الأصل ثم الدفع يجب حالا في ماله لا مؤجلا فكذلك الفداء وإِ سبحانه وتعالى الموفق .

هذا إذا كان العبد القاتل قنا فإن كان مديرا فجنائته على مولاه إذا ظهرت فيقع الكلام في مواضع : في بيان ما تطهر به جنائته وفي بيان أصل الواجب ومن عليه وفي بيان مقدار الواجب وفي بيان صفته .

أما الأول فجنائته تطهر بما تطهر به جناية القن وقد ذكرناه ولا تطهر بإقراره حتى لا يلزم المولى شيء ولا يتبع المدير بعد العتاق كجناية القن لأن هذا إقرار على المولى فلا يصح